الفصل الثالث: النظرية الكلاسيكية

تمهيد:

أولا/افتراضات النظرية الكلاسيكية.

ثانيا/كيفية عمل النظرية الكلاسيكية.

ثالثا/ نظرية الاستخدام (التوظف) والأجور الحقيقية.

رابعا/ رابعا/النظرية الكلاسيكية للادخار، الاستثمار و الفائدة.

خامسا/قانون ساي للمنافذ.

سادسا/النظرية الكمية للنقود.

سابعا/التوازن الكلي عند الكلاسيك.

ثامنا/ أثر المتغيرات الاسمية والحقيقية على التوازن الاقتصادي.

تاسعا/أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

تمهيد: لقد حاول الاقتصاديون الكلاسيك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أمثال ادم سميث ودفيد ريكاردو وأتباعهم في انجلترا، وساي في فرنسا التعرض إلى الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتوازن الكلي، وشكلت كتاباتهم وكتابات أتباعهم مدرسة معينة من التفكير يطلق عليها المدرسة الكلاسيكية، ويعود الفضل في استعمال مصطلح النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي أول مرة الى الاقتصادي جون مينارد كينز في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود" جمع كينز في مصطلح "النموذج الكلاسيكي" كافة الأعمال والأفكار الاقتصادية المستعملة في الاقتصاد الكلي.

أولا/افتراضات النظرية الكلاسيكية:

بني النموذج الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ والافتراضات التي تشكل أساس النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي، وأهمها:

أ- تفترض النظرية الكلاسيكية توافر شروط المنافسة الكاملة في كل الأسواق وخاصة أسواق خدمات عناصر الإنتاج، ويترتب عن ذلك عدم قدرة بائعي السلع والخدمات السيطرة على الأسعار سواء أسعار السلع والخدمات أو أسعار عوامل الانتاج، ونظرا لتوافر هذه المرونة في الأسعار فهناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل "الاستخدام التام".

ب- استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب (أو بعبارة أخرى فائض الإنتاج) نظرا لأن "العرض دائما يخلق الطلب الخاص به"، وهذه الصيغة المتعارف عليها بقانون ساي للأسواق نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي".

ت- الاقتصاد الحر يتضمن قوى ذاتية تدفع إلى التوازن عند مستوى التشغيل التام، وبالرغم من الاعتراف بأن بعض الاختلالات قد تؤدي إلى الابتعاد عن حالة التوظيف التام، إلا أن الرأي السائد أن هذه الاختلالات لن تكون ملموسة، وحتى في حالة حدوثها، هناك قوى تلقائية يمكن الاعتماد عليها لكي يعود النظام الرأسمالي إلى حالة الاستخدام التام بسرعة.

ث- الفترة القصيرة: بمعنى التحليل في الفترة القصيرة الأجل(النموذج الكلاسيكي نموذج قصير الأجل).

ج- حيادية النقود: يعتبر الكلاسيك أن النقود حيادية أي أنها لا تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية بل تمس فقط المستوى العام للأسعار، هذا يعني أن الطلب على النقود ينحصر فقط في استعمالها كوسيط للمبادلات لا غير.

ح- المرونة الكاملة للأسعار: يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية المرونة الكاملة للأسعار، حيث يعتقدون أن كل الأسعار بما فيها الأجور(سعر العمل) هي قابلة للزيادة أو النقصان، وهذه المرونة هي التي تصحح الاختلال وتحقق التوازنات.

ثانيا/كيفية عمل النظرية الكلاسيكية:

أ- **نظرية الاستخدام (التوظف) والأجور الحقيقية:** والتي تهتم بدراسة الناتج الوطني، والتي تقضي هذه النظرية بأن مستوى الإنتاج يعتمد على عوامل حقيقية، وهي عرض العمل والظروف الفنية للإنتاج، وتعتمد كل التغيرات (التعديلات) على التغير في الأسعار النسبية، والافتراض الجوهري في هذه الحالة هو أن الأسعار والأجور تتمتع بحرية كاملة في الحركة، وبالشكل الذي يساعد على تحقيق التوظف.

ب- **النظرية الكمية للنقود:** والتي تهتم بتحديد المستوى العام للأسعار حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، والافتراض الجوهري في هذه الحالة هو أن كل النقود يتم إنفاقها سواء على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، مما يعني استبعاد الاحتفاظ بالنقود كسلوك رشيد (مخزن للقيمة).

ت- **نظرية سعر الفائدة:** والتي تهتم بتحديد الطريقة التي يتم بها تقسيم الناتج الوطني بين الاستهلاك والاستثمار، والافتراض الجوهري في هذه الحالة هو توفر المرونة في منحنى الادخار أو منحنى الاستثمار (أو كلاهما لتغيرات سعر الفائدة).

ثالثا/ نظرية الاستخدام (التوظف) والأجور الحقيقية:

1. دالة الإنتاج و حجم الإنتاج:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية و يمكن كتابتها كما يلي:

$$Y = f(N,K,..)$$

حيث - Y: تمثل الكمية المنتجة، N,K,...: عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(N, \overline{K})$$

بافتراض ثبات رأس المال و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y = f(L)$$

و حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب و متناقصا أي:

$$y'(L) = \frac{\partial y}{\partial L} > 0 \quad \text{و} \quad y''(L) < 0$$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة كما يوضحه الشكل التالي:

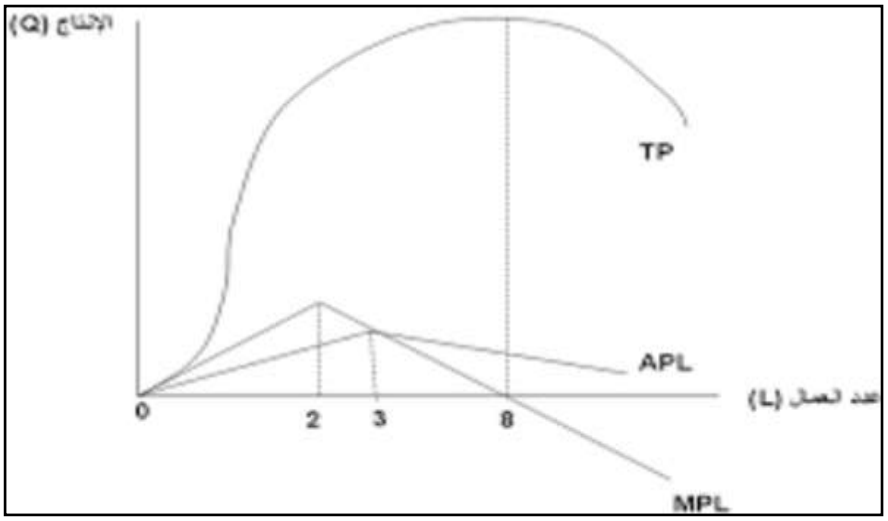

إن عرض العمل تابع لمستوى الأجرة النقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر.

2. نظرية العمل:

أ- الطلب على العمل:

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي :

$$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right) \quad ، \quad D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0 \quad \text{حيث :}$$

W : الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

"أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفض، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في حالة المنافسة الكاملة، وهو مبدأ تعظيم الربح". وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع من حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية : MR = MC.

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي: $MC = \frac{W}{MP}$

W: تمثل معدل الأجر الاسمي.

MP : تمثل الإنتاجية الحدية.

وحيث أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوي العرض و الطلب وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساو للإيراد الحدي MR.

$$MR = P$$

أو

$$MR = P = MC = \frac{W}{MP}$$

أو

$$P = \frac{W}{MP} \qquad \text{ومنه:} \qquad MP = \frac{W}{P}$$

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، وبما أن: P. MP = W هي تمثل قيمة الإنتاجية الحدية أي:

$$VMP = MP.P = W$$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة، لذا نستطيع أن نقول أن: $Ld = D\left(\frac{W}{P}\right)$ هي دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.

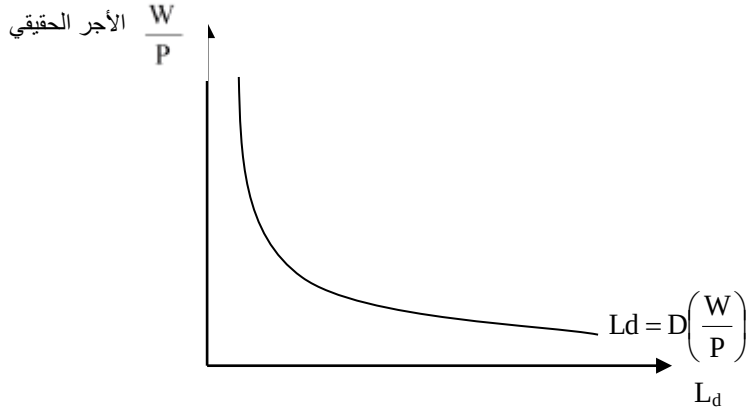

وبما أن التحليل في حالة المنافسة التامة فإن P يكون ثابت مهما كانت القيمة المباعة وأن أي انخفاض في W يمثل انخفاض في لأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحث صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة.

ومنه فالنظرية التي تعرض إليها الكلاسيك تعتبر أن **منحنى الطلب الكلي للعمل** ينطبق على **منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات** أي أن حجم العمالة على مستوى الكلي يرتفع كلما أنخفض المستوى الحقيقي للأجور.

ب- عرض العمل:

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي ، حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شرائها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة. نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقاتها بأسعار الإنتاج.

ويمكن ملاحظة خاصيتين هامتين في النموذج الكلاسيكي لعرض العمل:

- يعتبر الأجر الحقيقي المحدد الرئيسي لحجم العمل المعروض، والذي يجعل العامل في النهاية يتخذ قراره الخاص، بتوزيع وقته بين الراحة والعمل من مقارنته لمقدار السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها مقابل وحدة من عمله.
- تكون العمالة المعروضة أكبر عند أجور حقيقية أعلى، والذي يجعل العامل يختار بين راحة أقل، أي أن منحنى عرض العمل له انحدار موجب.

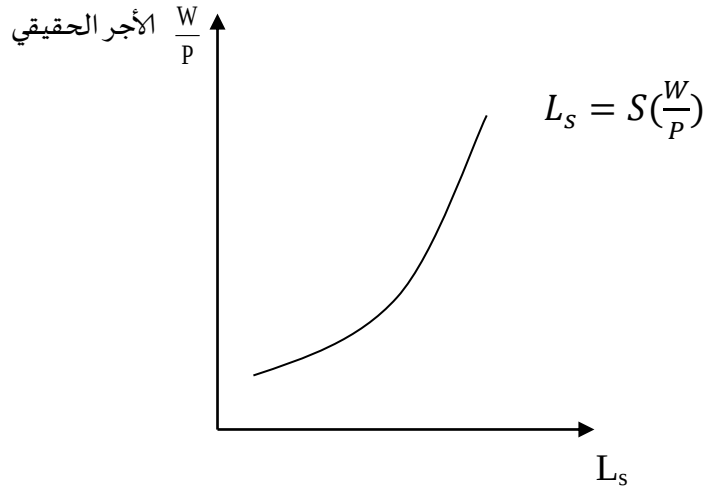

ت- توازن سوق العمل:

من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي، ومن خلال تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل التالي:

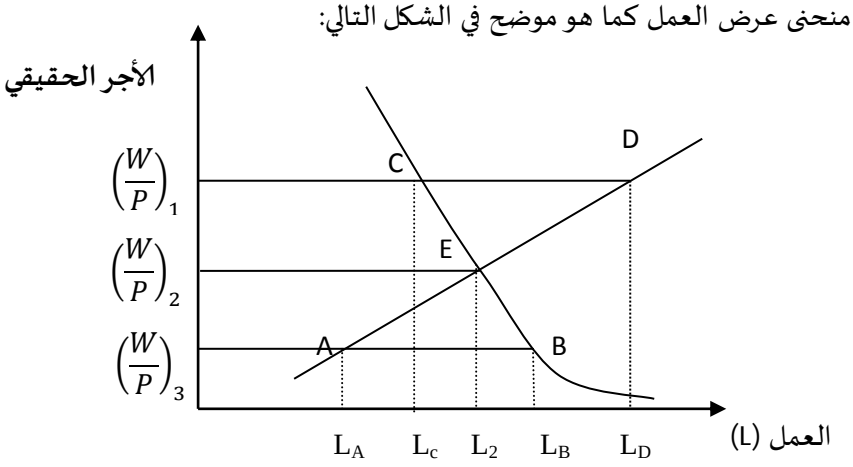

- عند معدل الأجر الحقيقي $\left[\frac{W}{P}\right]_3$ الطلب على العمل أكبر من عرض العمل أي أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في اليد العاملة ومن الشكل يقدر بالمسافة AB وهذا يؤدي بالمنتجين الذين يعملون في سوق المنافسة التامة إلى التنافس من أجل الحصول على عمال، وبالتالي: **يؤدي إلى زيادة أجورهم إلى $\left[\frac{W}{P}\right]_2$ ويحدث توازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (ثبات الأسعار)**
- أما عند معدل الأجر الحقيقي $\left[\frac{W}{P}\right]_1$ فإن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، أي أن العمل يعاني من فائض كبير في اليد العاملة (بطالة) ومن الشكل يقدر بالمسافة CD، ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من اليد العاملة يجب على العمال القبول بتخفيض أجورهم (ثبات الأسعار والأشياء الأخرى) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر إلى المستوى $\left[\frac{W}{P}\right]_2$ وعند هذا المستوى يتحدد حجم العمل التوازني بـ:L2.

حسب النموذج الكلاسيكي فإن مستوى التوازن للعمل (L) يمثل المستوى الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة التشغيل التام كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي في حالة التشغيل التام وفي حالة التوازن فإن البطالة التي يمكن أن تظهر فيما بعد ما هي بطالة ناجمة عن إرادة الفرد وهذا راجع لسببين:

السبب الأول: إذا وجد عند التوازن عمالا لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور بالنسبة للإنتاجية الحدية للعمل .

وبالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية إذا قبلوا فقط بتخفيض بسيط في أجورهم الاسمية، فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض وبالتالي يسمح بزيادة الطلب على العمل.

السبب الثاني: تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور الاسمية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمؤسسات، وهي بدورها تحدد الأجر الحقيقي، وبالتالي فإن العمال سيستطيعون تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي حجم العمالة، وعليه فإن أي بطالة فيما بعد تعتبر بطالة إرادية.

3. تحديد حجم الإنتاج التوازني[4]:

ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما في الشكل التالي:

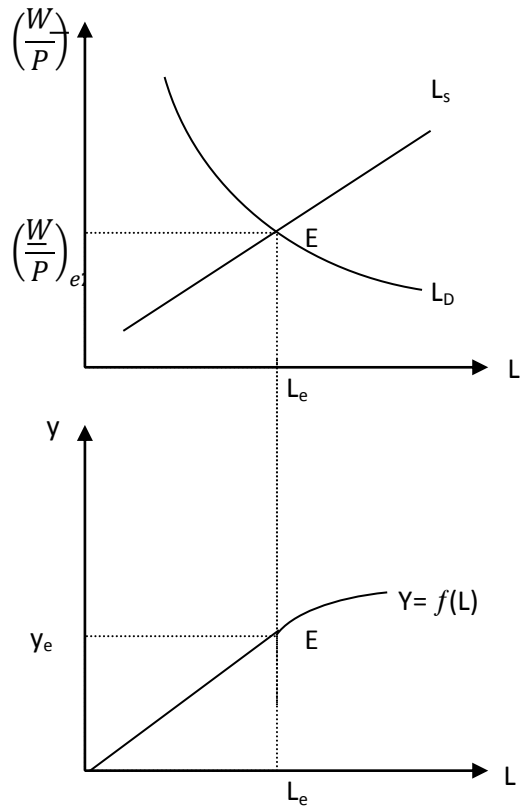

يلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_e " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

4. البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة التشغيل التام إلا أنهم تعرضوا لبعض أنواع البطالة.

- **البطالة الإحتكاكية:**

" تعرف البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة " فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحى به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل إضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل أثناء عملية البحث عن عمل ويبني العامل العاطل قراره على أساس الأجر النقدي الذي يتحصل عليه مقارنة بالأجر الحقيقي، ومنه يقبل العمل بأجر أقل منه، إلا أنه قد يضطر إلى القبول بهذا الأجر إذا طالت فترة بقائه عاطلا عن العمل.

- **البطالة الهيكلية:**

" يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى للتوسيع، وهنا ينتج اختلال توازن بين زيادة عرض العمل في القطاعات التي أصابها تقلص وزيادة طلب العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع "، هنا يتوجه العمال من

القطاعات ذات العجز إلى قطاعات ذات الفائدة استجابة لتغيرات في الأجر إلا أن هذا الإجراء يتطلب وقتا من ناحية إعادة تأهيل اليد العاملة حسب المناصب الجديدة وأيضا حسب الطلب على السلع المعروضة في الأسواق.

رابعا/النظرية الكلاسيكية للادخار، الاستثمار و الفائدة:

الادخار في نظر الكلاسيك ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي.

يتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، والذي يعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة للاقتصاد تسود فيه النقود، حيث يمثل الاستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الموارد المالية ويمثل الادخار عرض هذه الموارد، ويمثل سعر الفائدة مقابل لهذه الموارد، وبذلك نجد أن الطلب على الاستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة الادخار دالة متزايدة بالنسبة له، ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير على لشكل التالي:

- دالة الادخار: $S = s(I)$ $\quad S'(i) > 0$
- دالة الاستثمار: $I = I(i)$ $\quad I'(i) < 0$

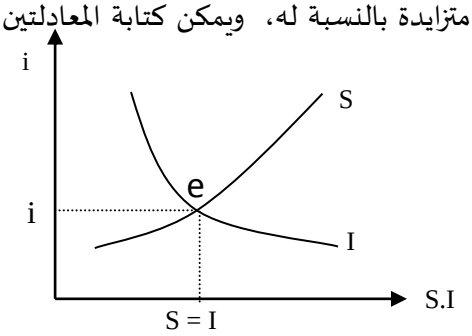

يحدث التوازن في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة، سعر الفائدة التوازني يتحدد عندما يقطع منحنى الطلب على الاستثمار مع منحنى عرض الادخار.

وبشكل عام فإن حجم الادخار والاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف على مستوى الدخل الكلي Y الذي يحدده المستوى العام للتشغيل، وبذلك فإن مستوى الادخار والاستثمار حسب النظرية يتوقف على الدخل وسعر الفائدة السائد وذلك بالرجوع إلى دالة الاستهلاك والاستثمار.

الدخل الحقيقي لا يغير أساسا النموذج الكلاسيكي وحسب هذا الافتراض فإن:

$$I(y , i) = S(y , i)$$

إن تحديد التوازي في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على مستوى كلي للاقتصاد يحدد لنا مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروف فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

خامسا/قانون ساي للمنافذ :

يعد قانون ساي أحد أهم مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي، وقد بنيت أفكار ساي على فروض عامة : أن المستهدف في النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، وحتى الادخار فهو استهلاك مؤجل ولا بد للادخار أن يتحول إلى استثمار، وبالتالي فالنقود وسيلة تبادل فقط.

قانون ساي " العرض يخلق طلب " يعني أن السلع التي سوف تنتج، هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائيا.

وقد دعم الفكر الكلاسيكي أرائه بالاستنتاجات التي توصل إليها وفي مقدمتها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج، وإن حدث فائض في الإنتاج فيعد من الناحية الزمنية مؤقتا وفي حالة استمرار هذا الفائض من السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج لتلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة أو التحول نسبيا إلى إنتاج

سلعة أخرى كما أنهم استنتجوا أن الاقتصاد لا يتسم بالاستقرار إلا في حالة الاستخدام التام وأن ليس هناك بطالة في تشغيل هذه الموارد.

سادسا/نظرية النقود:

1- فروض النظرية:

- ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل: ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) بمعنى : أن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن أي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل الأسعار وبالتالي فإن للنقود دور حيادي يتمثل في كونها وسيلة لمبادلة السلع فقط.

- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة بمعنى (أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني بنفس القدر والعكس صحيح) أي إن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع وسلبي لكمية النقود المعروضة لأنه يهمل العوامل التالية :

- ارتفاع الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج.
- أثر الحروب وغيرها من العوامل .

- ثبات سرعة تداول النقود (يقصد بها: عدد المرات التي يم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة)، وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية:

- درجة كثافة السكان.
- تقدم شبكات المواصلات والنقل .
- تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار.
- تقدم النظام المصرفي والأسواق المالية .

- الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق أي يعتمد على العوامل الداخلية فيه .

2- أشكال النظرية الكلاسيكية:

أ- معادلة المبادلة لفيشر: تقوم على أساس أن النقود كأي سلعة تتحدد قيمتها بناء على الطلب والعرض منها وينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار بالشكل التالي :

$$MV = PT$$

حيث:

M: الكمية المعروضة من النقود　　P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة تداول (تبادل) النقود　　T: حجم التبادلات الاقتصادية

نلاحظ: من الفروض السابقة أن V و T ثابتة وبالتالي فإن تغير P تتوقف على التغير في M.

ب- صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات (T) المتعلقة بالإنتاج أو الناجمة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثابت T حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام، أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار P والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة.

وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات أي Y بدلا من T ما آخذوا المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي :

$$M.V = P.Y$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة في النقد مع الكمية المطلوبة، أي الطلب على النقد معطى بالشكل :

$$Md = \frac{1}{V} P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على: $Md = \frac{1}{V} Y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.

وبالرغم من أن صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية، فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية و الأوراق المالية غير موجودة في حساب الدخل، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها.

" إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل الوطني و بالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل و يزداد هذا الاختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية.

ت- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج):

وفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية , بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار، بمعنى أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض.

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي :

$$Md = K.Y$$

Y: الدخل الوطني الاسمي.

K: معامل التناسب، معامل التفضيل النقدي.

وطالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كآلاتي:

$$\mathbf{Md = K.P.Y}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$\frac{Md}{P} = m.d = Ky$$

" و المعادلة الأخيرة هي معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية و يوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل الوطني الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة ".

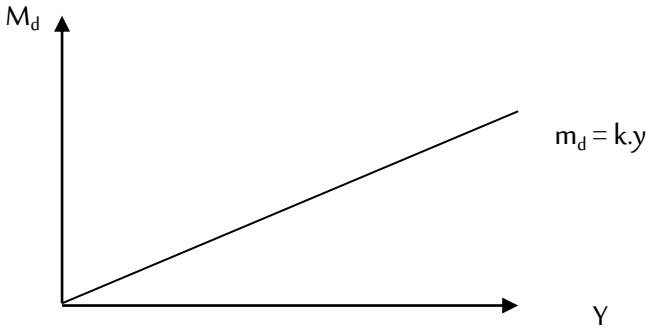

ث- مقارنة بين النظريتين:

- ركزت نظرية المبادلة على جانب عرض النقود في حين أن نظرية كمبردج ركزت على جانب الطلب.
- قررت نظرية المبادلة وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.
- ركزت نظرية المبادلة على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط بينما أضافه معادلة كمبردج على أنها مخزنا للقيمة أيضا.

إلا أن النظريتان اتفقتا على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة كما في النظرية الأخرى.

سابعا/ التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي:

يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي وذلك بعد دراسة كل من سوق العمل والخدمات، حيث أصبح لدينا نموذج لهذا القطاع يحتوي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي لتحديد قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية الداخلية أي حجم العمل، حجم الدخل الحقيقي، معدل الأجر الحقيقي، معدل الفائدة، أحجام الادخار والاستثمار وكذلك الاستهلاك، أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي :

1. **سوق العمل:** عرض العمل $L_s = L(\frac{W}{P})$ ، الطلب على العمل $L_d = L(\frac{W}{P})$ ، شرط توازن سوق العمل $L_s = L_d$
2. دالة الانتاج: $Y = f(L)$
3. **سوق السلع والخدمات:** الادخار: $S = S(i)$ ، الاستثمار: $I = I(i)$ ، شرط توازن سوق السلع والخدمات $S = I$

4-السوق النقدية: الطلب على النقود $Md = KPy$

عرض النقد وهو متغير خارجي $Ms = Mo$

والتي تمكننا من تحديد المستوى العام للأسعار "P"

توازن السوق النقدية.

شرط توازن سوق النقد: $Mo = Ms = Md$

حل جملة المعادلات يمكننا من تحديد قيم التوازن كل من: عرض العمل/الطلب على العمل/الأجر الحقيقي/الأجر الاسمي/المستوى العام للأسعار/ حجم الانتاج/ الادخار/الاستثمار/الاستهلاك/معدل الفائدة/ الطلب على النقود/

والآن يمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا يجمع مختلف البيانات في شكل واحد.

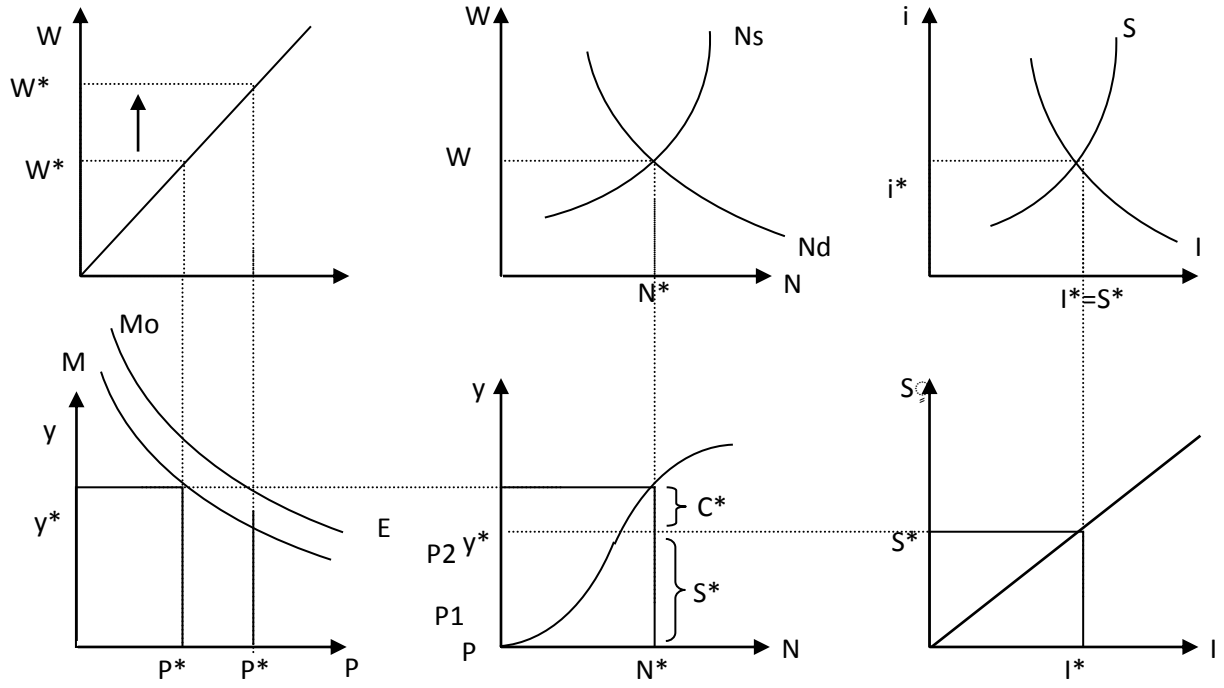

تمثيل بياني يوضح التوازن الكلي عند الكلاسيك

ثامنا/ أثر التغير في المتغيرات الحقيقية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك:

- **أثر التغير في المتغيرات النقدية:**

نلاحظ من الشكل السابق أن التغير في العرض النقدي من M_0 إلى M_{01} أدى إلى تغير المتغيرات النقدية فقط حيث ارتفع السعر من P^* إلى P^*_1 والأجرة الاسمية من W^* إلى W^*_1 وأن مقدار التغيير متناسب بين المتغيرات في حين أن المتغيرات الحقيقية بقيت على حالها ويأتي هذا التفسير الكلاسيكي على أساس فرضية الازدواجية.

- **أثر المتغيرات الحقيقية على التوازن الكلي الكلاسيكي (نأخذ متغير واحد فقط كمثال):**

لنفرض أن عرض العمل قد زاد لسبب من الأسباب (عدى سبب الأجرة الحقيقة) وباعتبار أننا في حالة استخدام تام فإن هذه الزيادة في عرض العمل تؤدي إلى إحداث بطالة وللقضاء عليها فإن معدل الأجر الحقيقي ينخفض (الاسمي ينخفض أولا) أي انخفاض تكلفة العمل بالنسبة للمنتجين وهذا ما يؤدي إلى زيادة التوظيف ومن ثم زيادة الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى الانخفاض في الأسعار وذلك حسب المعادلة الكمية للنقود حيث M(كمية النقود المتداولة) وV(سرعة دوران

الوحدة النقدية) ثابتة مما يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقي ، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين إلى إنقاص طلبهم على العمل فتزيد البطالة بدل القضاء عليها، وهناك ثلاث حالات لهذه المشكلة:

- حتى يقدم المنتجين على زيادة طلبهم على العمل وتزول البطالة ويعود الاقتصاد إلى وضع الاستخدام التام لابد أن يكون انخفاض المستوى العام للأسعار أقل من الانخفاض في معدل الأجر الاسمي .
- في حالة العكس فإن البطالة تزيد لأن معدل الأجر الحقيقي قد ارتفع بالنسبة لوضعه التوازني الابتدائي.
- إذا كان التغير في الأسعار والأجرة الاسمية بنفس النسبة فإن معدل الأجر الحقيقي يبقى نفسه ومنه فإن البطالة تبقى كما هي عليه.

أما أثر زيادة عرض العمل افترضناها على سوق السلع والخدمات فمن المنتظر أن تؤدي إلى ارتفاع كل من الادخار والاستثمار والاستهلاك وذلك لامتصاص الزيادة في الدخل الحقيقي (الإنتاج الحقيقي).

تاسعا/ أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- "افتراض حالة التوظف الكامل ، وفصل مستوى الإنتاج عن كمية النقود في المجتمع " . في حين أن الواقع مختلف تماما .
- النقود ليست حيادية لا دور لها سوى اعتبارها وسيط في عملية التبادل حيث لها وظائف أخرى كما أن التغيرات في كمية النقود تؤثر في أسعار مختلفة السلع وبالتالي حجم الإنتاج و التشغيل .
- " ثبات سرعة تداول النقود " وذلك لأنها تتأثر بعوامل ثابتة على المدى القصير ، لكن الواقع أثبت غير ذلك حيث أن العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود تتغير على المدى القصير والطويل .
- " افترض سلبية المستوى العام للأسعار " ، فالمستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل الذي يعبر عن كمية النقود (علاقة طردية وتناسبية).
- لكن الواقع مختلف تماماً فالعلاقة ليست ميكانيكية أو نسبية كما أن تغيرات المستوى العام للأسعار لا تكون دائماً سبب تغير عرض النقود ولكن لأسباب أخرى مثل تغيير نفقات الإنتاج أو اختلاف توزيع الأرصدة النقدية على دوافع الطلب على النقود المختلفة.